



التقرير الأخباري الأسبوعي

2013 - 1 - 08

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني وقضية فلسطين

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

فاكس: 009611276714

هاتف: 03084671

وكالة القدس للأنباء - بيروت - لبنان

Email: qudsnews@yahoo.com

info@alqudsnews.net

المحتوى

2 دولياً:

5 اقتصادياً:

7 إقليمياً:

12 في الشأن الصهيوني:

19 في الشأن الفلسطيني العام:

23 الشأن الفلسطيني في لبنان:

دولياً:

أكمل الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، تشكيل فريقه الذي سيعتمد عليه في مواجهة ملفات كبيرة تتعلق بإنهاء الحرب في أفغانستان، والتعامل مع الملف النووي الإيراني، وخفض نفقات وزارة الدفاع، حين أعلن أوباما أمس عن ترشيح تشاك هاغل وزيراً للدفاع وجون برينان مديراً لـ(سي أي إي). وقال في تصريح أثناء ترشيحهما يوم 7 كانون الثاني / يناير: "لقد كرس هذان الزعيمان حياتهما لحماية بلدهما، إنني متأكد بأنهما سينجزان عملاً ممتازاً". ووصف أوباما هاغل (66 عاماً)، السيناتور الجمهوري السابق عن ولاية نيبوراسكا، بأنه "زعيم تستحقه قواتنا المسلحة". وأضاف، أن هاغل الذي شارك في حرب فيتنام، معروف بـ"مواقفه المستقلة"، ويفهم أن الحرب "ليست بأمر وهمي". ووصف أوباما برينان (57 عاماً)، مستشاره في شؤون مكافحة الإرهاب، بأنه "يفهم أننا أمة القانون، وي طرح في لحظات نقاش حاسمة أسئلة حادة ويلح عند ذلك على احترام المعايير الأعلى والأكثر صرامة". كما قال أوباما إن برينان "من أعضاء أمتنا الأكثر خبرة واحتراماً".

وبهذان الترشيحان تكون الصورة لإدارة أوباما الثانية باتت شبه واضحة، لجهة الدلالة على توجهات أوباما والتي عبر عنها في أكثر من مناسبة: "المضي قدماً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط"، وبهذه الأسماء يرى مراقبون بخصوص الملف الإيراني أن الحل العسكري سيكون آخر الحلول وستعطي الأولوية للحلول الدبلوماسية؛ فتشاك هاغل شخصية مستقلة وكان جمهورياً واعترض على الحشد العسكري في أفغانستان أوائل عهد جورج بوش الأب، كما اعترض على الحشد العسكري في العراق خلال ولاية جورج بوش الابن. ويُعتبر من البعيدين عن طرح الحلول العسكرية لحلّ مشكلة إيران، كما أنه لا يجاري مطالب "إسرائيل" ومؤيديهم. وكذلك الأمر بالنسبة لبرينان، يراه متخصصون في الشأن السياسي أنه يجب النظر إلى ترشيحه لقيادة الـ"سي أي أيه" كإنتصار لأسلوب أوباما في مواجهة مخاطر الإرهاب، والذي يقيد من حرية الوكالة خارج نطاق القانون.

وبشأن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، قدم القائد الأعلى للقوات الأميركية في أفغانستان الجنرال، جون ألين، خططا عسكرية لوزارة الدفاع، تتضمن خيارات متعددة بشأن العدد المقترح من الجنود الأميركيين الذين سيقون عقب الانسحاب بحلول نهاية 2014، وذلك في ظل المخاطر المتوقعة بعد الانسحاب. وفصل ألين مع خططه شرحاً للمخاطر المحتملة المتعلقة بكل حالة، مشيراً إلى أنه كلما قل عدد الجنود الأميركيين الباقين في أفغانستان، زادت درجة المخاطر. من جانبها شبّهت حركة طالبان الأفغانية خطة انسحاب القوات الأميركية من

أفغانستان بالإنسحاب الأمريكي من فيتنام، وسخرت الحركة من الولايات المتحدة بالقول: إن الأخيرة ابتدعت استراتيجية في فيتنام يطلق عليها "أعلن الانتصار قبل الفرار"، والآن تقوم بابتكار استراتيجية أخرى في أفغانستان يطلق عليها "انقل المسؤولية الأمنية قبل الفرار".

في أوروبا، ألقى رئيس الحكومة البريطانية ديفد كاميرون قبلة سياسية من العيار الثقيل، حينما صرح في مقابلة مع صحيفة "بي بي سي" عن أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تغيير، ويرى مراقبون أن مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم تكن قط في الحساب، لكنها الآن عرضة للمساومة والتفاوض بين دول الاتحاد وبريطانيا، وإعادة رسم العلاقة من جديد بين الطرفين، وقد تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بأن حزب المحافظين الذي يتزعمه سيمح الناخبين فرصة "تغيير حقيقي" في علاقة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي في الانتخابات المقبلة. وقال كاميرون إن حزبه قد "يمضى قدماً" في وضع اسس جديدة للتعاون إذا تولى الحكم بمفرده بدلاً من وجود ائتلاف كما هو الحال الآن. وسيلقي كاميرون قبيل نهاية الشهر الجاري خطاباً مرتقبا عن أوروبا، ويطلب منه الكثير من أعضاء البرلمان عن حزبه التعهد بإجراء استفتاء بشأن علاقة بريطانيا بأوروبا. وقال كاميرون "البي بي سي" في 5-1-2013، إن وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي أفضل من خروجها منه، ولكن العلاقة بينهما في حاجة إلى تغيير.

وفي تطور عسكري لافت، وفي خطوة تنبئ إلى استعادة أجواء الحرب الباردة، تجري السفن الحربية الروسية مناورات للقوات البحرية، حيث ستجري السفن الحربية الروسية مناورات للقوات البحرية في البحر الاسود والبحر المتوسط نهاية هذا الشهر، ويصف خبراء هذه المناورات بانها "غير مسبوقه ولم يكن لها مثل خلال العقود الاخيره". ويعتقد الخبير في الشؤون العسكرية، رئيس تحرير مجلة "الدفاع الوطني" الروسية "ايغور كوروتشينكو" بأن موسكو تنوي ارسال اشارة عسكرية سياسية الى الغرب من خلال هذه المناورات. بالمقابل اكد حلف الناتو رسمياً يوم الجمعة 4 يناير/ كانون الثاني انه بدأ بنشر بطاريات صواريخ "باتريوت" على الحدود التركية السورية. وقد جاء هذا التأكيد في بيان اصدرته القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة في أوروبا (EUCOM) التي يقع مقرها في مدينة شتوتغارت الألمانية. وازافت القيادة ان نحو 400 من العسكريين الآخرين سيصلون الى تركيا خلال الايام القادمة. وحسبما قالت القيادة الامريكية، فسيتم نقل بقية المعدات بحرا قبل نهاية الشهر

الجاري. من جهته إعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد الجليلي، أن نشر صواريخ الباتريوت في تركيا هي لحماية "إسرائيل" من الصواريخ الإيرانية



في آسيا، في مؤشر على إستمرار التوتر بين الجارين الصيني والياباني، أرسلت السلطات الصينية أسطولاً جديداً في 7-1-2013، مكوناً من 4 سفن صينية للمراقبة البحرية للقيام بأعمال الدوريات على المياه الإقليمية قبالة شواطئ جزر دياويو الصينية، المتنازع عليها مع اليابان، بالمقابل قدمت وزارة الخارجية اليابانية الثلاثاء 8 يناير/ كانون الثاني مذكرة احتجاج إلى بكين بعد دخول سفن صينية منطقة الجزر المتنازع عليها بين الدولتين في بحر الصين الشرقي، والتي تعتبرها اليابان ضمن مياهها الإقليمية. واستدعت الحكومة اليابانية شينغ يونجهاو سفير الصين، للمرة الأولى منذ تولي رئيس الوزراء شينزو ابي مهامه، "للاحتجاج بشدة" على الوجود المتكرر لسفن صينية في المياه المحيطة بجزر سينكاكو.

وفي مؤشر على إعطاء الملف الإيراني أولوية دبلوماسية من قبل الدول الست، صرح، سعيد جليلي، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين يوم الجمعة إن إيران وافقت على اجراء محادثات مع القوى الست الكبرى بشأن برنامجها النووي في الشهر الجاري، لكن لم

يحدد المكان أو الموعد بعد، وقال جليبي عبر مترجم خلال زيارة إلى الهند "قبلنا أن تعقد المحادثات في يناير لكن التفاصيل لم تحسم حتى الآن".

اقتصادياً:

بالرغم من توصل الكونغرس الأمريكي إلى اتفاق يقي الولايات المتحدة من الوقوع في أزمة اقتصادية جديدة، إلا انه مازال هناك الكثير من المشاكل العالقة التي تم تأجيلها لشهرين مقبلين، وهو ما يندر بمزيد من السجلات بين الديمقراطيين والجمهوريين. لأن ما يطلق عليه "الهاوية المالية" هي مسألة بشقين: شق الضرائب وشق الإنفاق. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه يعالج الشق الأول، وهو شق الضرائب، ولكنه يؤجل الشق الثاني إلى شهرين إضافيين، وهو الإنفاق، ما يعني أن الأزمة ستستمر خلال الشهرين المقبلين. وقد برزت مشكلة أخرى مؤخراً، وهو ما يعرف بسقف الدين. ويرى مراقبون أن المشكلة باتت تتعدى الناحية الاقتصادية وأن هناك إختلافاً فلسفياً حول القضايا المطروحة. الجمهوريون يرون أن الحل هو عدم رفع الضرائب بل تخفيض الإنفاق، والديمقراطيون لهم نظرة معاكسة تماماً في الموضوع، مما يرشح أن ما هو قادم أشد وأصعب على الولايات المتحدة.

وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد وقع الأربعاء في 2 كانون الثاني / يناير قانون "تفادي الهاوية المالية" الذي يسمح بتجنب إجراءات تقشفية صارمة في الولايات المتحدة. وأعلن البيت الأبيض في بيان نشر الخميس إن أوباما وقع "قانوناً حول دافعي الضرائب الأمريكيين لعام 2012" ينص على زيادة الضرائب على العائلات التي يتجاوز دخلها 450 ألف دولار ويمدد سريان تخفيضات ضريبية للطبقة المتوسطة، ويقضي الاتفاق بزيادة الضرائب على الأمريكيين الميسورين (رفع الضريبة من 35 % إلى 39.6 % للعائلات التي يفوق مدخولها السنوي 450 ألف دولار).

أوروبا:

قبل عام كانت المخاوف من انسحاب اليونان من منطقة اليورو وما يتبعها من عواقب سلبية على الاقتصاد العالمي امراً وارداً جداً، اثار اهتمام الرأي العام العالمي وانعكست اثاره

على اداء الاسواق المالية. ومع بداية العام الحالي وفي موقف يؤكد أن شبح أزمة اليورو ما زال يلاحق بلدان المنطقة من جديد، صرح المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية، أولي رين، بأن الاتحاد الأوروبي لن يتساهل مع باريس بشأن تطبيق برنامج التقشف بغض النظر عن العجز الاقتصادي الذي تعانيه فرنسا. وقد رفض رين التكهنات التي تردت عن وجود اتفاق لمنح فرنسا عماً إضافياً قبل بدء تطبيق برنامج التقشف. مشيراً إلى أن باريس أعلنت التزامها بالتخلص من العجز المالي لديها. وبهذا تواجه الحكومة الفرنسية تحديات هائلة وعليها أن تحدد موقفها من الإجراءات المقترحة أوروبياً.

اليابان، في مؤشر يدل على سعي رئيس الوزراء الياباني الجديد، شينزو آبي، لدعم الاقتصاد عن طريق حفز النمو، بواسطة ضخ تريليونات من الين للتخلص من انكماش الأسعار، ذكرت تقارير إخبارية أمس الإثنين 7 كانون الثاني / يناير أن الحكومة اليابانية تخطط لإنفاق نحو 12 تريليون ين ياباني، أي ما يعادل 136 مليار دولار، لدعم وحفز الإقتصاد الوطني. وأوضحت التقارير أن هذه النفقات، التي تنوي الحكومة اليابانية صرفها، قد تساهم في دعم إقتصاد البلاد للتخلص من حالة انكماش الأسعار، وذلك بالتزامن مع ارتفاع حجم الدين، الذي بلغ ضعف إجمالي الناتج المحلي تقريبا.

مصر، لا يزال القلق يخيم على الإقتصاد المصري، نتيجة تبعات الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، قلقٌ يعكس مزيداً من الأعباء على الشعب المصري، الذي يرزح تحت وطأة عبء التضخم الناتج عن انخفاض الجنيه المصري إلى مستويات غير مسبوقة، يأتي هذا التراجع في العملة المحلية مع ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية الحكومية، رغم الإجراءات الجديدة التي إتخذها البنك المركزي المصري للحد من تراجع سعر الصرف، وإستنزاف إحتياطاته من النقد الأجنبي. ولا تتوقف المؤشرات السلبية للإقتصاد المصري عند هذا الأمر إذ تتمثل أيضاً في تراجع التصنيف الائتماني للبنوك المصرية، واستمرار العجز في الموازنة الذي تخطى حاجز 200 مليار جنيه. علاوة على موقف الحكومة المصرية التي بدأت أمس الإثنين بمباحثات بين وفد صندوق النقد الدولي مع رئيس الحكومة هشام قنديل بشأن حصول مصر على قرض من الصندوق بقيمة 4.8 مليار دولار، الأمر الذي رأى فيه مراقبون سيزيد من أعباء الشعب المصري بسبب الإملاءات التي يفرضها صندوق النقد

الدولي والمتمثلة بإجراءات تقشفية تفرضها الحكومة المصرية على المواطنين، مما يعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في مصر، ويصعب المهمة أمام حكومة قنديل بهذا الخصوص.

إقليمياً:

لا يزال الوضع في العراق يتجه نحو المزيد من التعقيد، وذلك بسبب عوامل كثيرة ومتنوعة، ومنها عدم الانسجام في المنظومة السياسية، وأزمة الثقة بين قادة الكتل السياسية. والشيء الأكثر خطورة هو ان هذه الخلافات بدأت تؤثر على المجتمع العراقي وعلى الشارع، وبدأت تؤدي الى ظهور تشنجات جديدة، وتتخذ منحى طائفي مذهبي.

عقب صلاة الجمعة يوم 4 كانون الثاني / يناير، خرج آلاف العراقيين إلى الشوارع في محافظة الأنبار وغيرها من المدن العراقية تنديداً بسياسة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، مطالبين بالإفراج عن المعتقلين في السجون والغاء قانون الإرهاب. وهدف المشاركون في بعض المظاهرات بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام". واطلق المتظاهرون في سامراء شمال العاصمة بغداد، على المظاهرات اسم "جمعة العزة والكرامة"، ورفعوا لافتات تطالب بإسقاط النظام والإفراج عن المعتقلين في السجون، ولا سيما النساء منهم. وترافقت هذه التظاهرات مع دعوة جبار الكناني، النائب عن ائتلاف "دولة القانون"، الذي يرأسه رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الى حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة، معتبراً ذلك "مفتاح الحل" لانقاذ العملية السياسية في البلاد. في ما دعا، اياد علاوي، زعيم "القائمة العراقية" في حديث متلفز، نوري المالكي إلى تقديم الاستقالة. ومن جانبه أعلن مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، عن دعمه لحق الشعوب في التظاهر السلمي، وذلك في مؤتمر صحفي له عقد اثناء زيارته لكنيسة سيدة النجاة المسيحية وسط العاصمة العراقية بغداد.

مصر:

لا تزال مصر تمر في ظرف سياسي صعب، وتحديات إقتصادية جمة، ولا أفق لإنهاء الأزمة بين القوى المعارضة والقوى المؤيدة للرئيس محمد مرسي، الأمر الذي ينذر بمزيد من اللا استقرار في البلاد. فبعد التعديل الوزاري الذي شمل عشر وزارات، ظلت قوى المعارضة على موقفها المنتقد لحكومة هشام قنديل، بينما رحبت أوساط قريبة من السلطة المصرية وحزب الحرية والعدالة بالتعديل الجديد. وفي حين ترى قوى المعارضة أن سياسات حكومة قنديل لا تتناسب مع تطلعات شباب الثورة، ومطالبهم في العدالة الإجتماعية، وأن الحكومة الجديدة قد تشكلت بعيدا عن أي توافق أو حوار وطني وحتى بعيدا عن الإسلاميين الذين أيدوا الإخوان ومرسي خلال الفتره الماضية في أزمة الإعلان الدستوري ومشروع الدستور، يرى حزب الحرية والعدالة أن من الطبيعي أن يختار الرئيس مرسي من يحملون نفس مشروعه ويستطيعون المشاركة في تنفيذ برنامجه، وقد دعا رئيس الحرية والعدالة محمد سعد الكتاتني القوى السياسية "بتجاوز خلافاتها والتعامل مع الحكومة الجديدة من منطلق واحد فقط، ألا وهو عبور الأزمة الاقتصادية بسلام، كما طالب الخبراء المصريين داخل مصر وخارجها بتقديم المعونة والمشاركة الفعالة" في مساندة الحكومة الجديدة، حسبما نقل عنه موقع "المصريون" الاعلامي. من جانبه اعلن "تيار الاستقلال" الذي يضم 30 حزبا سياسيا مصرياً في مؤتمر صحفي له يوم السبت 5 كانون الثاني / يناير عن رفضه للدستور الجديد وقانون الانتخابات الذي طرحه الرئيس المصري محمد مرسي على مجلس الشورى، ودعا للمشاركة في مظاهرات يوم 25 كانون الثاني / يناير الجاري. وصرح احمد الفضالي أمين حزب السلام الديمقراطي بأن التيار لن يشارك في الانتخابات البرلمانية القادمة إلا بعد تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لصياغة دستور جديد، معلنا عن اتفاق التيار مع جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة التي طالبت بتعديل الدستور. وهدد الفضالي بخطوات تصعيدية بعد مظاهرات 25 يناير/ كانون الثاني القادمة إذا لم يتم التراجع عن هذا الدستور.

وفي موضوع منفصل، نقلت صحيفة "اليوم السابع" عن مصادر أمنية، أن عناصر من القوات المسلحة في سيناء تمكنت من إحباط محاولة لتفجير كنيسة في رفح عشية الاحتفال بعيد الميلاد صباح الاثنين 7 كانون الثاني/ يناير. بعد أن ضبطت مباحث مديرية أمن شمال سيناء

فجر الجمعة 4 كانون الثاني/ يناير مخزن للصواريخ الحديثة والمتطورة المضادة للدبابات في منطقة بئر الحفن الواقعة جنوب مدينة العريش بحوالي 15 كم تقريبا.

سوريا:

لا تزال الأزمة السورية على حالها ميدانيا وسياسي، فلا الحسم العسكري أسكب جرعات لحل الأزمة، ولا المبادرات الدولية والزيارات المكوكية للمبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، أوقفت نزيف الدم، بل على العكس تماماً كل المؤشرات تفيد بإطالة عمر الأزمة قدر الإمكان، والمستهدف الوحيد معالم سوريا الدولة، والضحية الأكبر هي الشعب السوري.

في هذا الجو، ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطابا يوم الاحد 6 كانون الثاني / يناير الجاري، تضمن مشروع حل للأزمة السورية من ثلاث مراحل، كل منها تحتوي على عدد من النقاط. حيث تحتوي المرحلة الاولى إلزام الدول المعنية الاقليمية والدولية بوقف تمويل وتسليح المقاتلين ووقف عملياتهم الارهابية وايجاد آلية للتأكد من تنفيذ ذلك، وبعدها المباشرة باجراء اتصالات مباشرة مع كافة اطراف المجتمع السوري. وتشمل المرحلة الثانية، دعوة الحكومة لعقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل بهدف التوصل الى ميثاق وطني يتمسك بسيادة سوريا ووحدة وسلامة اراضيها. يطرح بعدها للاستفتاء الشعبي، ومن ثم تشكل حكومة موسعة تمثل فيها كافة مكونات المجتمع، تكلف بتنفيذ بنود الميثاق الوطني، وتعد الدستور الذي يطرح للاستفتاء الشعبي ايضا. أما المرحلة الثالثة فتتضمن تشكيل حكومة جديدة وفقا للدستور الجديد وعقد مؤتمر عام للمصالحة الوطنية، وإصدار عفو عام عن المعتقلين بسبب الأحداث مع الاحتفاظ بالحقوق المدنية لأصحابها، والعمل على تأهيل البنى التحتية وإعادة الإعمار والتعويض على المواطنين المتضررين بالأحداث. وما أن أنهى الرئيس السوري خطابه إلا وبدأت ردود الفعل الرسمية المتباينة بخصوص خطابه من الأطراف الدولية، لتؤكد بالمحصلة على التمسك بخيار إطالة عمر الأزمة، فالمرحبين تمثل في روسيا والصين وإيران، بينما الغرب "الولايات المتحدة- بريطانيا- فرنسا". بالإضافة إلى تركيا ودول الخليج رفضت الخطاب واعتبرت أن لا حوار قبل رحيل الأسد.

الأردن:

لا يزال الأردن يشهد مسيرات أسبوعية، اعتراضاً على قانون الصوت الواحد الانتخابي، مطالبين بالإصلاح الشامل ومكافحة الفساد والمفسدين ومقاطعة الانتخابات النيابية المقررة في 23 من الشهر الحالي. وحملت المسيرات شعار "مقاطعون للانتخابات.. مستمرون في الحراك" إحياءاً للذكرى الثانية لانطلاق الحراك المطالب بالإصلاح في الأردن والتي كانت قد بدأت في كانون الثاني / يناير 2011. وعلنت الحركة الإسلامية في الأردن ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذرعاها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، والجبهة الوطنية للإصلاح، وقوى حزبية وحركات شعبية مقاطعتها للانتخابات النيابية لمجلس النواب الأردني السابع عشر احتجاجاً على "قانون الصوت الواحد" معتبرة "أنه سيزور إرادة الأردنيين وينتج برلماناً ضعيفاً تابعاً للسلطة"، وطالبت هذه القوى بإقرار قانون انتخاب مختلط 50% قائمة وطنية و50% دوائر فردية يمنح الناخب حق انتخاب عدد مساو لعدد مقاعد دائرته.

وفي إطار آخر، أطلقت "جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية بالأردن"، حملة لمقاطعة بضائع الكيان في السوق الأردنية، تحت عنوان "استح"؛ للتوعية بأهمية مقاطعة "إسرائيل"، خاصة في ظل انتشار بضائعها في المملكة. وقال منظمو الحملة في بيان صحفي صدر الجمعة: "إن الحملة تستهدف بالدرجة الأولى توعية الناس بأهمية مقاطعة "إسرائيل"، والحفاظ على مفهوم العداوة لهذا الكيان، وتجريم التطبيع، وتحفيز العداوة له في نفوس الشباب، وبيان تأثير مقاومة التطبيع على الوضع الاقتصادي للكيان". وأضاف المنظمون أن الحملة تهدف أيضاً إلى "إشعار الذين يتاجرون بالبضائع الإسرائيلية أنهم تحت المراقبة من قبل الزبائن، وإشعارهم بالمراقبة الدائمة من خلال الزيارات التوعوية الشعبية المفاجئة".

وفي موضوع منفصل، رفضت الحكومة الأردنية دخول عشرات الفلسطينيين القادمين من مخيم اليرموك جنوب العاصمة السورية دمشق، هرباً من الحرب الدائرة في سوريا والتي وصلت إلى التجمعات الفلسطينية، خاصة مخيمي اليرموك والسبينة في دمشق ودرعا.

تونس:

تشهد محافظات تونسية، اندلعت منها شرارة الثورة حالة احتقان في أوساط الأهالي، احتجاجا على ما اعتبروه تفاقم البطالة والفقر وعدم تحسن الأوضاع بعد عامين من الثورة. وتعيش محافظة القصرين (300 كلم جنوب العاصمة) على وقع احتجاجات شعبية أطلق عليها "أسبوع الغضب"، رفعت خلالها شعارات معادية للحكومة الحالية التي تقودها حركة النهضة وحزبا "المؤتمر" و"التكتل". وأحرق متظاهرون منذ أيام عجلات مطاطية وسط المدينة وهشموا الباب الرئيسي لمقرّ المحافظة، حيث يحتشد يوميا أهالي الشهداء والعاطلين عن العمل بحثا عن حلول عاجلة لمشاكلهم. ويرى محللون أن الأمور آيلة لتصاعد حالة الاحتقان في الشارع بسبب ما أسماه انعدام مشاريع التنمية وانتشار الفقر وتعطل ملف شهداء الثورة.

اليمن:

قال تقرير لصحيفة التايمز البريطانية نقلا عن مصادر استخباراتية أميركية في 4-1-2013، إن السعودية شنت غارات جوية عدة لمساندة الهجمات التي تشنها طائرات أميركية بدون طيار على أهداف للقاعدة في اليمن. وأشار التقرير إلى أن 'بعضا من المهام المسندة إلى الطائرات بدون طيار نفذتها القوات الجوية السعودية!' ويشن الطيران الأميركي غارات بطائرات بدون طيار لمساندة القوات اليمنية في معركتها ضد مقاتلي تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب. وتصنف واشنطن الجناح اليمني من القاعدة على أنه الأكثر نشاطا ودموية في التنظيم. وفي 3-1-2013، قتل ثلاثة عناصر مفترضين من القاعدة في هجوم منسوب لطائرة أميركية بدون طيار في محافظة البيضاء وسط اليمن، ليرتفع عدد الناشطين المفترضين الذين قتلوا في هجمات لطائرات بدون طيار على هذه المحافظة وعلى محافظة حضرموت جنوب شرق البلاد منذ 24 كانون الأول / ديسمبر الماضي، إلى 14. واستفاد التنظيم من ضعف السلطة المركزية في اليمن عام 2011 بسبب الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، لتعزيز قبضته على شرق اليمن وجنوبه حيث ركز قواته. والولايات المتحدة هي الوحيدة التي تملك طائرات بدون طيار في المنطقة، وكثفت هذه الطائرات غاراتها على أهداف للقاعدة عام 2012 بحسب بيانات جمعها مركز 'نيو أميركا فاوندیشن' للدراسات في واشنطن. وارتفع عدد الغارات على مقاتلي القاعدة في شبه الجزيرة العربية من 18 غارة عام

2011 إلى 53 غارة عام 2012، وقتل ما بين 397 و539 ناشطا بحسب المركز الأميركي الذي لم يحدد عدد الضحايا المدنيين.

في الشأن الصهيوني

انتخابات الكنيست 2013

تواصل الاستعدادات في الكيان الصهيوني لخوض المعركة الانتخابية التي ستجري في 22 من الشهر الجاري، في ظل ضعف الاستقرار الحكومي، وتنامي الخلافات بين بعض أقطابها من جهة، ومحاولة إقامة تحالفات من جهة أخرى لإقامة كتلة برلمانية مانعة تسد الطريق، بوجه تشكيل ائتلاف حكومي برئاسة رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.

وقد نادت تسيبي ليفني، زعيمة حزب "الحركة"، في مقابلة متلفزة، نظيرها، رئيسة حزب "العمل"، شيلي يحموفتش، ورئيس حزب "هناك مستقبل"، يائير لابيد، إلى الاتحاد تحت سقف واحد في وجه نتياهو قائلة: "هيا نتحد لنفلح في هذه المعركة الانتخابية. بعد أن نتعاون ونعمل سويا، سينضم الناخبون إلينا".

من جهته، رد نتياهو على محاولة ليفني توحيد صفوف الأحزاب "اليسارية" (حسب وصفه) لإقامة جبهة ضده، "أن فكرة ليفني قد تبشر ببداية معركة انتخابات حقيقية في إسرائيل، إن حدث الاتحاد المتوقع بالفعل. ووصف الأحزاب الثلاثة بأنهم أحزاب يسارية، تنتهج اقتصادا يساريا مثل اليونان وإسبانيا، وسياسة يسارية في صلبها التنازل وتسليم الأراضي".

بدوره، نفى وزير الخارجية "الإسرائيلي" أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" التقارير التي تحدثت عن انفصال حزبه عن الليكود في أعقاب الانتخابات، قائلا إنه يدعم تصريحات بنيامين نتياهو بشأن حل الدولتين.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن ليبرمان قوله إن "مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل أساسا للخطوط العريضة للحكومة المقبلة" وأن "الليكود بيتنا لم يتراجع عنها".

فبعد أن كان ليبرمان يرفض إقامة دولة فلسطينية، فاجأ المراقبين بتغير في موقفه باتجاه تبني مبدأ حل الدولتين بقوله: "إن مبادئ خطاب بار ايلان ستشكل أساساً للخطوط العريضة للحكومة المقبلة وأن الليكود بيتنا لم يتراجع عنها"، ويرى محللون أن تراجع ليبرمان عن مواقفه جاء لعدة أسباب منها فتح ملفات الفساد الخاصة به قبل ستة أسابيع من الانتخابات البرلمانية، وخوفاً من الملاحقة القانونية له، ولرغبته خوض الانتخابات المقبلة مع نتنياهو ضمن قائمة موحدة " الليكود بيتنا" والحصول على الحقائق الوزارية التي يطمح بتسليمها، كل ذلك دفع به إلى الرضوخ للسياسة الأميركية الداعية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين، وقبول مبدأ "حل الدولتين".

وكشفت وثيقة سرية نشرها الموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف "الإسرائيلية"، أن رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو قد تعهد لليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، بالحصول من 6 إلى 7 وزارات في الحكومة الجديدة.

وكشفت الوثيقة أيضاً، أن إدارة الحزب قد أرسلت إلى ليبرمان خطاباً بالروسية طالبت به بترك حقيبة الأمن، والتمسك بحقائب المالية والإسكان والداخلية والزراعة والأمن الداخلي، من أجل تنفيذ مشروع إسكاني ضخم داخل المستوطنات الصهيونية، كما طالبت بالتمسك بالوزارات السبعة التي وعده بها نتنياهو، والتي ستتشكل فور الإعلان عن نتائج الانتخابات نهاية الشهر الجاري.

إن ما تقدم يشير إلى أن "إسرائيل" تعيش أزمة سياسية حادة ومستمرة، قد لا تنجح الانتخابات المقبلة في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بسبب حالة التفكك والضعف التي تعيشها الكتل النيابية المتوقع خروجها من الانتخابات المقبلة.

وفي الإطار ذاته، بين استطلاع، نشره موقع "واللا" الإلكتروني، زيادة في قوة حزب "الحركة"، بقيادة تسيبي ليفني" وتراجعا في قائمة "الليكود-بيتنا".

وبحسب الاستطلاع، الذي شمل عينة مؤلفة من 603 أشخاص، فإن حزب "الحركة"، برئاسة ليفني، يحصل على 10 مقاعد، مقارنة مع استطلاع سابق حصلت فيه على 8 مقاعد.

ويحصل حزب "الليكود بيتنا" على 34 مقعداً، بشكل مماثل لعدد المقاعد الذي حصل عليه في استطلاع الأسبوع الماضي.

ويحصل حزب "العمل"، برئاسة شيلي يديموفيتش على 17 مقعداً، بينما يحصل حزب "البيت اليهودي"، برئاسة نفتالي بينت على 14 مقعداً، و"هناك مستقبل"، برئاسة يائير لبيد، على 10 مقاعد، و"شاس"، برئاسة ايلي يشاي، على 11 مقعداً، و"يهדות هتوراه"، برئاسة رابي شاس، على 6 مقاعد، بينما يحصل "ميرتس"، برئاسة زهافا جالوون، على 4 مقاعد.

أما بالنسبة للقوائم العربية، فيشير الاستطلاع إلى أن "التجمع الوطني الديمقراطي"، برئاسة جمال زحالقة، يزيد عدد مقاعده، فيرتفع من 3 مقاعد في الاستطلاع السابق إلى 4 مقاعد في استطلاع الأسبوع الحالي. في المقابل تبقى الجبهة الديمقراطية "للسلام والمساواة"، برئاسة محمد بركة، على 4 مقاعد، وتراجع القائمة الموحدة من 5 مقاعد في الاستطلاع السابق، إلى 4 مقاعد في الاستطلاع الحالي.

كما بيّن الاستطلاع أن قائمة "عوتسما ليسرائيل"، برئاسة ميخائيل بن آري وأرييه إداد، تحصل على مقعدين. بينما لا تتجاوز قائمة "كاديما"، بزعامة شؤول موفاز، نسبة الحسم.

ويتضح من الاستطلاع، أن كتل "اليمين" واليهود الحريديين" تحصل مجتمعة على 67 مقعداً، في حين تحصل كتلة ما تسمى بـ"مركز - يسار"، إضافة إلى القوائم العربية على 53 مقعداً.

سياسيا

أعلن ديوان رئيس وزراء "اسرائيل" عن رفضه لقرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، إصدار جوازات سفر وبطاقات هوية ورخص مركبات وطوابع بريدية تحمل إسم "دولة فلسطين"، في خطوة وصفت بأنها تأتي تجسيدا لقرار الأمم المتحدة رفع التمثيل الفلسطيني فيها.

وجاء في بيان أصدره ديوان رئيس الوزراء: "أن دولة فلسطينية لن تقوم إلا في إطار اتفاق سلام مع "إسرائيل" يضع حدا للنزاع، وأن الخطوة التي اتخذها عباس تخلق من أي معنى سياسي ولا يوجد لها أي تعبير عملي على أرض الواقع".

وفي السياق ذاته، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية بلسان الناطقة باسمها عن رفضها التعامل مع "الدولة الفلسطينية" واستمرار تعاطيها مع "السلطة الفلسطينية".

وفي موضوع منفصل، قال زعيم المعارضة، ورئيس حزب كاديما، "شاؤول موفاز"، الجمعة بتاريخ 4-1-2013: "إن القرار العسكري الإسرائيلي ضد المشروع النووي الإيراني سيجر المنطقة إلى حرب إقليمية".

وأشار موفاز، أنه ناقش مع رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، قرار الرد على المشروع النووي الإيراني، وتبين لاحقاً: "أن القوة العسكرية لدى إيران وقوة الردع "الإسرائيلية" ستجر "إسرائيل" إلى حرب بالصواريخ المختلفة، وقد تكون طويلة جداً وستجلب الدمار، لذلك قررنا النظر إلى المجتمع الدولي والولايات المتحدة حول القرارات التي ستصدر بحق إيران، وفرض عقوبات على النفط الإيراني إضافة إلى الحظر الجوي".

وبالنسبة للوضع الفلسطيني، قال موفاز: "إن لدى نتنياهو النية إجراء المحادثات مع السلطة الفلسطينية، والرجوع إلى طاولة المفاوضات"، كما حذر موفاز من اندلاع انتفاضة ثالثة ستجر المنطقة إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.

من جهة ثانية، قالت رئيسة حزب "الحركة"، تسيبي ليفني: "إن عملية عامود السحاب في قطاع غزة لم تتمكن من استعادة قوة الردع "الإسرائيلية"، لا سيما بسبب إجراء الاتصالات مع حركة حماس قبيل إنتهاء هذه العملية، محذرة في الوقت ذاته من أن تخفيف الطوق الأمني المفروض على القطاع من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التهديدات الأمنية.

الاستيطان

لا يزال العدو الصهيوني يمضي قدماً في سياسته الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة لتوظيف هذه السياسة لأغراض انتخابية، فقد وزعت بلدية العدو

الصهيوني اعلانات في حي رأس العمود في مدينة القدس المحتلة، تعلن فيها عن بناء 17 وحدة استيطانية جديدة.

وجاء في أحد الإعلانات التي تم توزيعها "أن اللجنة المحلية للتخطيط والبناء الإسرائيلية تعلن وفقا للبند 149 من قانون التخطيط والبناء الصادر عام 1965، أنه قد قدم طلبا للجنة من قبل شركة " كرن شاليم " المساهمة المحدودة لإقامة مبنى سكني جديد يشمل 17 وحدة سكنية في شارع طريق أريحا القديم - حي رأس العمود - جبل الزيتون القدس".

وعقب مصدر فلسطيني على هذا المشروع الاستيطاني بقوله: "إنه يراد من هذه الوحدات تنفيذ المرحلة الأولى، التي ستعتبر حجر الأساس لتشييد بؤرة "معلوت دافيد" الاستيطانية، حيث سيصل عدد الوحدات الاستيطانية فيها إلى 104 وحدات مستقبلا ستضاف للبؤرة الاستيطانية "معليه زيتيم" القائمة فعليا اليوم من خلال 116 وحدة استيطانية زرعت في قلب حي رأس العامود".

من جهتها، قالت صحيفة هآرتس الصهيونية، إن العام 2012 سجل رقما قياسيا في عدد حالات المصادقة على مخططات البناء في المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، وفق ما يستدل من معطيات نشرتها جمعية "عير هعميم" المناهضة للاستيطان. وتشير المعطيات إلى أن الحكومة "الإسرائيلية" نشرت خلال العام المنصرم مناقصات لإقامة وبناء 2386 وحدة سكنية في القدس المحتلة، في ما كان معدل هذه المناقصات في الأعوام السابقة 726 وحدة سكنة في كل سنة من العقد الأخير.

الانتفاضة القادمة

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الضفة، وفي ظل استمرار السياسة العدوانية الصهيونية على كافة الصعد والمستويات، ذكرت القناة السابعة في التلفزيون "الإسرائيلي"، أن خبراء الأمن والسياسة في "إسرائيل" يحذرون من اندلاع انتفاضة ثالثة، وأنها ستكون الأطول من سابقتها.

وعلى ضوء المداهمات الأخيرة التي وقعت في مدن وقرى الضفة الغربية مع قوات العدو الصهيوني، قال مصدر إمني "إسرائيلي"، بأن "إسرائيل" ستقوم بزيادة الكم في اعتقالات

المشتبه قيامهم بعمليات مقاومة ضد العدو في الضفة الغربية، وذلك لمنع وقوع انتفاضة في الضفة المحتلة.

ولمواجهة احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة، عرض عدد من الشخصيات المحسوبة على الجناح اليميني في الليكود، من بينهم الوزير يولي إدلشتاين، ورئيس الائتلاف الحكومي الحالي زئيف إلكين، والنائب ياريف ليفين، ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها إلى "إسرائيل" ولو تدريجياً.

في ما اقترح الناشط الصهيوني اليميني المتطرف، موشيه فيغلين، المرشح عن حزب الليكود للكنيست، دفع مبلغ نصف مليون دولار لكل عائلة فلسطينية في الضفة الغربية، إذا وافقت على هجرة المناطق طوعاً.

أمنيا

في إطار الدعم الأميركي المستمر للكيان الصهيوني في شتى المجالات حفاظاً على مصالحه في منطقة الشرق الأوسط، وافق الرئيس الأميركي باراك أوباما على دعم الكيان عسكرياً بمبلغ يقدر بـ 480 مليون دولار خلال العام الحالي، ضمن ميزانية وزارة الحرب الأمريكية، التي وقع عليها أوباما خلال الأسبوع الماضي.

ووفقاً لموقع "نيوز ون" الصهيوني، فإن المبلغ الذي من المتوقع أن تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان، خلال العام الحالي يشمل الحماية من الصواريخ، بما في ذلك القبة الحديدية وصواريخ "حيتس".

وكما نشر في الموقع، فإن 211 مليون دولار قد خصصت لدعم القبة الحديدية، في ما تم تخصيص المبلغ المتبقي لمنظومة "حيتس" وتطويرها إلى "حيتس 3" من أجل اعتراض الصواريخ في الطبقات العليا للغلاف الجوي.

وفي موضوع آخر، باشرت "إسرائيل" في بناء "جدار أمني" على امتداد المنطقة الحدودية بين الجولان المحتل، وبقية الأراضي السورية في منطقة لم تدرج سابقاً ضمن المناطق الخطرة.

وكشفت "الإذاعة العبرية"، عن أن "الدوائر الأمنية المختصة تعمل هذه الأيام على تحديث وتحسين السياج البري على امتداد الحدود مع سوريا في هضبة الجولان.

ونقلت الإذاعة عن رئيس قسم العمليات واللوجستيات والأملاك في وزارة الحرب، بتسائيل ترايبير القول: "إن الجهات الأمنية تستفيد لهذا الغرض من الخبرة المكتسبة من إقامة المانع البري على امتداد الحدود مع مصر."

كما كشف عن أنه: "تم البدء في التخطيط لمانع بري مماثل على امتداد الحدود مع الأردن في القطاع ما بين مدينة إيلات والبحر الميت، سيتم تشييده بعد توفير الموارد المالية".

كما أكملت "إسرائيل"، الأربعاء بتاريخ 2-1-2013، الجزء الأساسي من سياج الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع مصر، لمنع تسلل المهاجرين والمسلحين من سيناء.

بدوره، كشف موقع القناة السابعة "الإسرائيلية"، النقاب عن وصول مئة طائرة مقاتلة من عدة دول، للمشاركة في تمرين عسكري ومناورات جوية ستجري في "إسرائيل"، دون الكشف عن هذه الدول التي أتى منها الطيارون.

وفي موضوع آخر، كشفت صحيفة "هآرتس" بالنسخة الإنكليزية عن "وحدة مستعربين" تسمى "شمشون" تعمل في غزة، وأخرى تدعى "دوفوفان" (كريز) في الضفة، وقد أسسها إيهود باراك بالإضافة إلى ثلاثة تسمى "يمام" وهي تابعة لحرس الحدود.

وتقوم هذه الوحدات بالتسلل بين أوساط المواطنين المستهدفين في بيوتهم أو في الشوارع والتظاهرات، في محاولة لإبطال نشاطهم ومواجهتهم لقوات العدو.

وتمتاز هذه الوحدات، بأنها تضم الصهاينة الذين يتكلمون العربية بطلاقة ويطلقون اللحن تشبها بـ"الجهاديين"، وبذلك يسهل عليه اختراق حركات أفراد المقاومة الفلسطينية، حيث كان لها دور بارز باغتيالات القادة والقبض على العديد من المقاومين.

اللقيف الصهيوني

هدد الزعيم الروحي لحزب شاس المتشدد، الحاخام عوفاديا يوسف، بالهجرة من "إسرائيل" في حال تم إرغام طلاب المعاهد الدينية على الخدمة في الجيش. قائلا: "نحن

محاطون بالأعداء، وهؤلاء الأشرار (الأحزاب العلمانية) يريدون إرغام طلابنا على الخدمة في الجيش بدل أن يواصلوا تعليمهم الديني ولا يمكن أن نقبل بمثل هذا الأمر"، كما دعا إلى التصويت للأحزاب الدينية من أجل منع تجنيد طلاب المعاهد الدينية.

في الشأن الفلسطيني العام:

لا يزال موضوع الكونفدرالية يأخذ حيزاً هاماً من المواقف الفلسطينية الأردنية، باعتباره الحدث السياسي الأبرز حالياً. فبعد زيارة الملك الأردني إلى رام الله واجتماعه برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ولقائه برئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو في عمان، برز رفض شعبي فلسطيني وأردني للكونفدرالية بالصيغ المعروضة حالياً، واعتبرت أنها تأتي في سياق مخطط صهيوني للقضاء على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وعلى قضية اللاجئين.

ووصفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عبر عضو مكتبها السياسي، رباح مهنا، توقيت طرح موضوع إقامة كونفدرالية بين الأراضي الفلسطينية والأردن بـ "المشبوّه"، حسبما جاء في صحيفة القدس العربي (3-1-2013). وقال رباح مهنا: "عندما يدور الحديث عن رمي غزة إلى مصر، والتي تؤكد لها مواقف الإخوان وحركة حماس، ومن ثم طرح كونفدرالية مع الأردن، فإن ذلك يعيد إلى الأذهان المشروع الصهيوني القديم الذي يستهدف تفتيت مشروعنا الوطني الفلسطيني، عن طريق دفع غزة باتجاه مصر، وما تبقى من الضفة نحو الأردن".

لكن بالمقابل، نشر مركز الزيتونة (4-1-2013) عن مسؤول العلاقات الخارجية في حركة حماس في لبنان، أسامة حمدان: قوله: "إن مشروع الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين سيبقى مرفوضاً من القوى الفلسطينية بالاجماع، طالما هناك احتلال لفلسطين، فلا كونفدرالية قبل عودة الحقوق الفلسطينية، وهو ما يدركه الكل الفلسطيني والأردني على حدّ سواء". ويرى مراقبون، أن كلام حمدان لا يزيل الالتباس والغموض في موقف حركته.

وحول الموقف الأردني، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام ووزير الثقافة الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، سميح المعايطة، إن العدو الصهيوني هو من يجب أن يدفع ثمن حل القضية الفلسطينية. مشدداً على أن الأردن لن يقبل تسوية القضية الفلسطينية على

حساب هوية الدولة الأردنية، وأن موضوع الكونفدرالية ليس مطروحًا على الجانب الفلسطيني، وأن الأردن مع إقامة دولة فلسطينية حقيقية كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية.

كذلك، حذرت "المبادرة الأردنية لمواطنة متساوية" الشعب الأردني من التعامل مع التسريبات التي بثتها الصحافة الصهيونية، حول مشروع إتحاد كونفدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية، التي لازالت محتلة بلا سيادة وبلا استقلال حقيقي، لأنها ليست إلا مطلبًا صهيونيًا أولًا وأخيرًا هدفه حماية أمن "إسرائيل"، واستمرار هيمنتها على الأراضي الفلسطينية قبل أي اعتبار آخر.

وحول موقف السلطة الفلسطينية من الكونفدرالية، قال رئيس لجنة التفاوض الفلسطينية – الصهيونية، صائب عريقات، لـ "دنيا الوطن" في 7-1-2013، إنه لا يوجد حديث عن الكونفدرالية مع الأردن الشقيق لا عربيا ولا فلسطينيا ولا أردنيا ولا دوليا، وإن زيارة الملك عبد الله الثاني إلى رام الله هي زيارة مباركة بحصول فلسطين على "دولة مراقب"، ولا كونفدرالية قبل زوال الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. مع العلم أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، صرح في وقت سابق أنه بدأ التحضير لمرحلة الكونفدرالية مع الأردن، ودعا أعضاء وكوادر حركة فتح والسلطة الفلسطينية للاستعداد لهذه المرحلة الجديدة.

وعلى صعيد العلاقة بين حركتي فتح وحماس، احتفلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بذكرى انطلاقتها 48 في ساحة السرايا الحكومي في قطاع غزة، بمشاركة حشد كبير من أبناء القطاع وخارجه.

وأثار الحجم الكبير وغير المسبوق لمهرجان حركة فتح في غزة سؤالا مهما حول مستقبل المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وهو: هل الحشد المفاجيء في المهرجان يقرب الحركتين من المصالحة، أم أنه يضع عراقيل تتجلى بتشدد حركة فتح في مطالبها؟

ووصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الأمين العام للرئاسة الفلسطينية، الطيب عبدالرحيم، أن ما حدث في غزة هو ربيع فلسطيني ضد حكم حماس، وهو انطلاقة جديدة لفتح وانطلاقة جديدة لإنهاء الانقسام، ومن يظن أن فتح في غزة ماتت أو استكانت أو استسلمت، فهو

واهم، مؤكداً أن شعبنا في غزة أرسل رسالة واضحة، مفادها أن من يحاول أن يقفز فوق فتح والشعب الفلسطيني، وأن يعمق الانقسام سيكبو على وجهه.

من جهته، رأى رئيس وفد حركة فتح للحوار الوطني، عزام الأحمد، أن "الحجم الكبير لمهرجان فتح في غزة سيرك أثاراً إيجابية على المصالحة وعلى تفكير الشعب الفلسطيني، وهذا يظهر من حجم الغضب الذي أثاره في إسرائيل وأميركا"، وذلك قبل أن يضيف "كل محاولات تغيير طبيعة غزة فشلت، وخداع النفس فشل".
الإضافة الأخيرة لعزام الأحمد، ومثيلاتها من الجمل التي تتردد على لسان أكثر من مسؤول، هي التي تثير الحيرة والشكوك لدى المراقبين. فمن يتحدث عن "الأثار الإيجابية على المصالحة" و"الغضب من إسرائيل وأميركا"، يتوجب عليه أن لا يحرف المهرجان الى صراع داخلي لطرف فلسطيني على طرف آخر، بالتحدث عن "خداع النفس".
لذلك، يخشى كثير من المراقبين أن مهرجان «فتح» في غزة لن يعزز فرص المصالحة، وإنما على العكس ربما يثير مخاوف «حماس» ويدفع «فتح» للتشدد في مطالبها. يقول الكاتب هاني المصري: «أعتقد أن فتح سنتشدد في مطالبها بعد هذا العرض الكبير لها في غزة، وأعتقد أن هذا الحضور سيثير مخاوف «حماس» ويدفعها إلى التحفظ أكثر». وأردف: «المشكلة أن كل طرف، (فتح وحماس)، يريد القيادة وليس الشراكة، فالمانع من تحقيق المصالحة حتى اليوم هو ليس الخلاف السياسي، مع أنه موجود، وإنما هو الخلاف على القيادة.»

وحول الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنا عميرة، إن تحركات فلسطينية تجري على كافة الصعد لتجاوز الأزمة التي تعاني منها خزينة السلطة الفلسطينية، نتيجة العقوبات الصهيونية والأميركية التي فرضت بعد نيل فلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، محذراً من ان استمرار الأزمة المالية سيؤدي لانهايار السلطة الفلسطينية خلال شهر واحد. وأشار إلى أن التحركات بدأت خلال اللقاء الذي جرى مؤخراً مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، أثناء زيارته إلى رام الله، لمطالبة الدول العربية بتنفيذ تعهداتها المالية ودعم السلطة الفلسطينية بـ 100 مليون دولار، ضمن الاتفاق الذي جرى التوافق عليه عربياً في أكثر من قمة واجتماع عربي. وأشار إلى أن العربي أرسل العديد من الرسائل إلى الدول العربية، كما ان القيادة الفلسطينية أجرت اتصالات من أجل تجاوز أزمته المالية خلال الفترة المقبلة كحد أقصى في شهر واحد، مؤكداً أن الوضع العام لا يحتمل أكثر من ذلك.

وفي سياق متصل، شارك مئات المواطنين مساء الخميس (الثالث من كانون ثاني / يناير) بمسيرة حاشدة، تنديداً بسياسات رئيس الحكومة في الضفة الغربية، سلام فياض، خاصة قرار دفع سكان المخيمات بالضفة الغربية لرسم الكهرباء، بعد الاتفاق الذي جرى بين ممثلين عن المخيمات وحكومة فياض قبل أيام. وردد المشاركون هتافات رافضة لإجبار سكان المخيمات على دفع رسوم الكهرباء، إضافة إلى التنديد بسياسة حكومة سلام فياض، ورفض الفساد.

وتكررت احتجاجات مماثلة خلال الأيام الماضية في عدد من مخيمات الضفة وخاصة في منطقة الجنوب، رفضاً للغلاء وللأحوال المعيشية المتردية والرسوم الباهظة والتكاليف المالية التي يتكبدها المواطنون وسط عجز اقتصادي كبير تعانيه حكومة سلام فياض.

وعلى صعيد المفاوضات، دعت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، فيكتوريا نولاند، السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى استئناف المفاوضات المباشرة بينهما، قائلة إن "الوقت قد حان بحلول العام الميلادي الجديد ليظهر الزعماء في كلا الجانبين الزعامة الحقيقية، وليثبتوا للعالم أنهم مستعدون لتطبيق حلّ الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام".

ودعت نولاند الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات "أحادية الجانب لا تدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، والتحلي بأقصى قدر ممكن من ضبط النفس".

كما كشفت مصادر فلسطينية أن المبعوث الأميركي، ديفيد هيل، سيصل إلى أراضي السلطة الفلسطينية للقاء رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وسيبحث معه توجهات الفلسطينيين ما بعد حصولهم على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وسبل استئناف عملية التسوية مع إسرائيل".

وعلى صعيد الانتفاضة، تشهد مدن ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، حملات اعتقال واسعة تشنها أجهزة المخابرات الصهيونية وأمن السلطة، طالت العشرات من قادة وكوادر ومؤيدي حركة الجهاد الإسلامي وذراعيها العسكري سرايا القدس، بعد تصريحات لقادة العدو الصهيوني، عبروا خلالها عن خشيتهم من اندلاع انتفاضة ثالثة تقودها الحركة. وتحدثت تقارير صهيونية مؤخراً عن تزايد شعبية حركة الجهاد الإسلامي في أوساط الشارع الفلسطيني بالضفة والقطاع، بعد الانتصارات التي حققتها في معركة الكرامة، وبشائر الانتصار، وأخيراً الانتصار الكبير، الذي تحقق في معركة السماء الزرقاء. العديد من المحللين أكدوا ان حملات الاعتقال بحق قادة وكوادر الجهاد هدفه منع وقوع

الانتفاضة الثالثة، مشددين على أن حملات الاعتقال بحق المجاهدين لن تمنع مطلقاً اندلاع شرارة الانتفاضة الفلسطينية.

وقال قائد عسكري صهيوني: إن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة بدأت فعلاً، مبرراً مخططات الجيش الرامية إلى تشديد قبضته الأمنية والعسكرية في الضفة وفرض قيود كبيرة عليها . وعلى صعيد الأسرى، علقت والدة الأسير، سامر العيساوي، آمالاً كثيرة على "الدولة" التي نالت اعترافاً مؤخراً في الأمم المتحدة ، علما تجدي نفعاً في تكثيف الضغوط على سلطات العدو لوضع نهاية لقضية الأسرى الإنسانية، غير أن تلك الآمال سرعان ما تبخرت عندما وصلت والدة الأسير إلى مقاطعة رام الله، وطلبت زيارة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلا أنه رفض مقبلتها. إلا أن الأمر لم يتوقف فقط على رفض عباس لقائها بل أنهم طلبوا منها أن تطلب من ابنها أن يفك إضرابه. وتضيف الأم، "كل يوم اتعذب بسماع أخبار ابني سامر، لكن عذاب ذهابي إلى المقاطعة ورفض مقابلي كان أكبر".

وفي سياق متصل، نقلت مصلحة سجون العدو الصهيوني أسرى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين المضربين عن الطعام: طارق قعدان، جعفر عز الدين ويوسف شعبان إلى مشفى سجن الرملة نتيجة تدهور حالتهم الصحية بعد إضراب دام أكثر من ستة أسابيع. وعلق الأسير أيمن الشراونة إضرابه للمرة الثانية بعد تلقيه وعوداً بالإفراج عنه. في ما يواصل الأسير سامر العيساوي إضرابه لليوم 162 على التوالي. وفي موقف أساء استياء الجماهير الفلسطينية، نقلت وسائل الاعلام

الشأن الفلسطيني في لبنان

لا يزال وضع النازحين الفلسطينيين في لبنان يحدث تجاذب سياسي، بين مؤيد للتدفق النازحين وبين معارض لدخول النازحين الى الأراضي اللبنانية، وفي هذا الإطار وافق مجلس الوزراء على سلسلة اجراءات لحماية واعانة النازحين الى لبنان، بالتزامن مع اتصالات عربية ودولية لمساعدة الدولة اللبنانية على القيام بهذه الخطوة عبر المساعدات المالية او عبر امكان استيعاب اعداد معينة.

وبعد طول نقاش تم الاتفاق على جملة اجراءات من ابرزها: حث الدول المانحة على تنفيذ الوعود المالية للدولة اللبنانية، وتكليف وزير الداخلية انشاء خلية امنية مع الجيش وقوى

الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة تضع خطة امنية لمتابعة اوضاع النازحين، وتكليف وزيرى الاقتصاد والعمل باتخاذ الاجراءات لمنع اي استغلال اقتصادي غير محق وقيام الدولة بتسجيل النازحين الفعليين ضمن معايير تنطبق على طابع العلاقات بين لبنان وسوريا بما يضمن اغاثة النازح الفعلي والقيام بحملة دبلوماسية عربية ودولية لحث الدول على تقاسم الاعباء مع الدولة اللبنانية سواء لجهة التمويل او الامكانيات او لجهة الاعداد.

ووصف رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، ان النقاش في جلسة مجلس الوزراء، كان حيويًا وجيدًا، «وما استطيع ان اقله هو اننا معنيون بملف النازحين ببعديه الإنساني والأخلاقي، وبالتالي سنباشر متابعة ما تقرر في مجلس الوزراء، ولا سيما لناحية تسجيل النازحين وذلك بالتوازي مع استمرارنا بمقاربة هذا الملف بذات الطريقة التي اعتمدها، رعائيا واغاثيا واقتصاديا وضمن الإمكانيات المتاحة.

كما تبغ وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور من جامعة الدول العربية، انه وبعد الاتصالات التي اجرتها الامانة العامة للجامعة حول طلب لبنان عقد اجتماع طارىء وغير عادي لوزراء الخارجية العرب، تقرر عقد هذا الاجتماع يوم الاحد المقبل في 13 الشهر الجاري لبحث موضوع النازحين الى اراضيه وما يمكن ان تقدمه دول الجامعة الى لبنان من الدعم اللازم لمواجهة الاعباء الناجمة عن هذا الموضوع.

وفي سياق متصل، وبالرغم من الردود التي لاقها جبران باسيل، إثر تصريحاته الأخيرة حول ملف النازحين الفلسطينيين الى لبنان، لازال مصرأً على أن الفلسطينيين لديهم مشاريع تضر بالامن اللبناني حيث قال لصحيفة الجمهورية "أنا لسنا بصدد مناقشة آلية أو خطة، نحن أمام مشكلة عدم تمكّن الدولة من استيعاب المزيد من النازحين، والقضية بالنسبة إلينا ليست قضية تقنية أو قصة تمويل، فنحن معنيون بالأبعاد التي يفرضها هذا الملف على مستوى الوطن من مخاطر أمنية واجتماعية وتغيرات ديموغرافية. فنحن نخشى تجربة المخيمات الفلسطينية، كما نخشى أن نقوم بتفريق النازحين، فيتحوّلون الى خلايا، وإذا ركّزناهم في مكان واحد يتحوّلون الى مخيمات وربما الى مراكز تدريب".

وفي اطار متابعة النازحين الفلسطينيين، زار ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، أبو عماد الرفاعي، مدير عام الأمن العام اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، في مكتبه، برفقة

مسؤول العلاقات السياسية في الحركة، شكيب العينا. وناقش اللقاء الأوضاع في المخيمات الفلسطينية، وضرورة حفظ الأمن فيها، وتحييدها عن كافة التجاذبات في لبنان والمنطقة، مؤكداً على التواصل لما فيه أمن المخيمات وأمن لبنان.

كما تطرق المجتمعون الى ملف النازحين الفلسطينيين من سوريا الى المخيمات في لبنان، والسبل الكفيلة بتقديم كافة المساعدات الإنسانية لهم، وتسوية أوضاعهم القانونية، مؤكداً على تسهيل إقامتهم وتأمين كافة مستلزماتهم الى حين تأمين الظروف المناسبة لعودتهم الى المخيمات في سوريا.

وفي تحرك واستنكار لما يجري من اطلاق العملاء الذي بات أمراً غريباً، زار وفد من هيئة ممثلي الأسرى المحررين من السجون الصهيونية عائلة القياديين في حركة الجهاد الاسلامي الأخوين الشهيدين محمود ونضال المجذوب اللذين اغتالتهما أيدي عملاء "إسرائيل" بسيارة مفخخة في صيدا في أيار من العام 2006.

والتقى الوفد والدة الشهيدين مجذوب، خالدية الأتب، بحضور مسؤول العلاقات السياسية في حركة الجهاد الاسلامي، شكيب العينا.

وعبرت والدة الشهيدين عن خشيتها من إطلاق سراح العميل محمود رافع، الذي أصدرت المحكمة العسكرية في لبنان حكماً بإعدامه، مطالبة: "بإعدام العميل رافع فوراً ليكون عبرة لغيره. هذا العميل الذي حكم بالإعدام قد يخرج، وربما مثل غيره الذين يطلقون سراحهم، ربما يعود ويقتل ويفسد في البلد وربما يقتلكم أنتم، فالعميل عميل.. ليس له دين ولا ضمير، العميل يجب أن يقتل فوراً".

وتوجهت الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشيل سليمان، بقولها: "أنت يا رئيس الجمهورية الذي وعدتنا أن تنفذ حكمك.. أين الوعد؟ نحن نازلين إلى الشارع.. وقلوبنا محروقة.. نحن نطالب بحقنا،.. هؤلاء أولادنا وليسوا أولادكم الذين قتلوا على يد العملاء".

وأضافت: "أطلب من دولتي أن تكون هي الحامية لي وأن تأخذ بحقي، وتحكم على العميل بالإعدام.. وإذا لم تعطني حقي أنا سأخذ حقي بيدي".

كما طالب مسؤول العلاقات السياسية في حركة الجهاد الاسلامي في لبنان، شكيب العينا، الدولة اللبنانية وعلى رأسها رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، بـ"ضرورة إصدار أحكام الإعدام بحق العملاء"، لافتاً إلى "وجوب تنفيذ أحكام الإعدام بحق العملاء ومن بينهم العميل محمود رافع الذي صدر بحقه حكم بالإعدام في قضية إغتيال الأخوين مجذوب، وبالتالي حتى لا يتجرأ غيرهم على إختراق ساحتنا الوطنية والاسلامية وإراقة المزيد من الدماء".